E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

ثبت المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	بالمعرفة والوعي تبديد الاوهام: الأوهام الأربعة عند فرنسيس بيكون انموذجاً م. د. حسن هادي رشيد	1ـ 26
2	الانفراد والتناظر في وسائل قوة الدولة دراسة في مضمون المقايضة الاستراتيجية وحرية التصرف م. انمار علي إبراهيم الزهيري	27-50
3	آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية م.م لبنى عادل عبد الرحمن	51-70
4	أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً سيف نبهان إسماعيل	71-88
5	العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج) م.م.مفاز ابراهيم داود	89-104
6	أقلية التيغراي و مشكلات الأندماج الوطني في أثيوبيا م.م. عمر حسين علوان	105-128
7	التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق م.م ميس محمود عداي	129-150
8	التدخل التركي العسكري في العراق وانعكاساته على الاستقرار السياسي م.م مريم علي ابراهيم	151-167
9	التدخل الدولي الإنساني في الصومال م.م مينا عدنان عبد الأمير	168-190
10	التنافس في الفضاء الخارجي وأثره على مفاهيم العلاقات الدولية "الامن أنموذجاً" م.م. أحمد حسن هادي	191-211
11	الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي م.م. علي ضياء ربيع	212-228
12	السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء الحسن جلال عبد الواحد	229-246

13	السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا م.م. تغريد رياض علي	270-247
14	الصين واشكالية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية م. م. فرح طلال حسين الزوبعـــي	291-271
15	العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها على العراق سياسياً واقتصادياً م.م. مروة علوان راضي	313-292
16	العلاقات الإيرانية السعودية من الصراع إلى الاتفاق م .م غادة أحمد عبد الكريم	334-314
17	القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 م.م احمد محسن عليان	350-335
18	اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية (فرنسا انموذجا) م.م.مصطفى ياسين طه	364-351
19	اليهودية في فكر الحركات الدينية (الاسرائيلية) المرأة م.م. بتول طارق اسماعيل	387-365
20	المشاريع الصينية-العربية (مبادرة الحزام والطريق) م. م. مها غافل حسين	406-388
21	النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات م.م قاسم محسن علوان	425-407
22	النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003 م.م. فاتن عبدالستار جبار	444-426
23	الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011 م. م. علي رزاق شحيت	466-445
24	الولايات المتحدة الامريكية وامن الطاقة (بحر قزوين انموذجاً) م.م صبا رشيد جبير الحيالي	487-467
25	إنتشار الإرهاب في بلدان غرب إفريقيا: تنظيم بوكو حرام م. م أحمد مخلف أحمد	514-488
26	انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية م.م.رغد حماد رجه	532-515
27	تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019 م.م.عبدالله خضير عداي	553-533
28	تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003 م.م. عمار عايد كطوف	578-554

29	تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً م. م. سارة محمود غزال	594-579
30	تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار م.م . فيصل غازي ناصر	617-595
31	توجهات المعاملات المالية غير المشروعة في ظل الاقتصاد الخفي غسيل الاموال أنموذجاً م. م. فيان فاروق محمد علي	632-618
32	متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية م.م سعد روبس حمزه	657-633
33	مخاطر وأسباب ادمان المخدرات في العراق: المؤشرات والحلول م.م. لمى كريم خضير	682-658

العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج)

The political aversion of Iraq woman after 2005

(reasons and results)

م.م.مفاز ابراهيم داود* Mafaz Ibrahim dawood

الملخص:

يعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة العراقية من اهم المواضيع التي تستحوذ على اهتمام الكثير من الباحثين وفي الحقيقة ان هذا الموضوع من خلال البحث نجده متعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فالرغم من التحول نحول الديمقراطية ووجود وثيقة دستورية وانظمة انتخابية تضمن حقوقا للمرأة لاسيما اقرار مبدأ الكوتا لتعزيز فرص وجود المرأة في الحياة السياسية كمرشحه او ناخبه الا ان ذلك قد اصطدم بالعديد من التحديات على المستوى القانوني والاجتماعي والاقتصادي الامر الذي ادى الى خلق ازمه حقيقيه للعزوف عن المشاركة لذلك فأن وسائل تمكين المرأة على المستوى الاجتماعي الثقافي والاقتصادي والسياسي ستسهم في تعزيز المشاركة السياسية وتطور حركة التنمية بشكل عام.

- **الكلمات المفتاحية: العزوف السياسي، المرأة العراقية، الإنتخابات، المشاركة السياسية**

- **Abstract:**

The topic of Iraqi women's political participation is one of the most important topics that attract the attention of many researchers. In fact, this topic through research we find related to social, economic, cultural and political factors, despite the transformation towards democracy and the existence of a constitutional document and electoral systems that guarantee women's rights, especially the adoption of the quota principle to enhance Opportunities for women to be present in political life as a candidate or as a voter, but this has collide with many challenges on the legal, social and economic level, which led to the creation of a real crisis of reluctance to participate. Therefore, the means of empowering

* كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين Mafaz.Ibrahim@nahrainuniv.edu.iq

women on the social, cultural, economic and political level will contribute to strengthening political participation and the development of the movement development in general.

- **Keywords: political aversion, Iraqi women, elections, political participation**

- **المقدمة:**

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية ظاهرة حضارية ودليلا على وعي المجتمع وتطوره فضلا عن كونها ظاهرة ثقافية وسياسية لان الديمقراطية تتطلب مشاركة افراد المجتمع جميعهم بما فيها توافر اليات لتعزيز مشاركة المرأة بشكل اوسع لاسيما في الدول التي عانت ولاتزال تعاني من مشكلات عدم الاستقرار السياسي التي تكون فيها المرأة من اكبر ضحايا النزاعات، وفيما يخص العراق فأن موضوع المشاركة السياسية للمرأة بعد عام 2005 قد استحوذ على اهتمام الباحثين لاسيما وان المجتمع العراقي قد توارثه الكثير من العادات والقيم التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالرغم من التحول نحول الديمقراطية ووجود وثيقة دستورية وانظمة انتخابية تضمن حقوقا للمرأة لاسيما اقرار مبدأ الكوتا لتعزيز فرص وجود المرأة في الحياة السياسية كمرشحه او ناخبه الا ان ذلك قد اصطدم بالعديد من التحديات على المستوى القانوني والاجتماعي والاقتصادي الامر الذي ادى الى خلق ازمه حقيقيه للعزوف عن المشاركة ومن هنا فأن تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية لاسيما في العراق بعد عام 2003 يستدعي العمل على وسائل تمكينيه منها ما يختص في الجانب القانوني وتعزيز الضمانات اللازمة له ووسائل اخرى تختص في الجانب الاقتصادي وتمكينها معرفياً وصحياً وصولاً الى وسائل ثقافية واجتماعية.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام وفي العراق بعد عام 2005 بشكل خاص بما فيها التحديات التي تواجه المرأة في الحياة السياسية التي ادت الى ايجاد ازمة العزوف وكذلك ايجاد سبل ووسائل من شأنها تعزيز ماركة المرأة العراقية في الحياة السياسية.

- **اشكالية البحث:**

تدور اشكالية الدراسة حول مدى قدرة وقابلية النظام السياسي على ايجاد الاجواء الملائمة والضمانات الكافية لمشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية ومن هنا، تدور الاشكالية حول تساؤلات عده اهمها:

1- ما مفهوم المشاركة السياسية؟

2- ما واقع مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية بعد عام 2005؟

3- ما أسباب عزوف المرأة عن المشاركة السياسية في العراق بعد عام 53؟

4- ما وسائل تمكين المشاركة السياسية للمرأة العراقية؟

- **فرضية البحث:**

تنطلق فرضية البحث من ان المشاركة السياسية للمرأة في العراق بعد عام 2005 وعلى الرغم من توافر الدستور الديمقراطي الدائم وكفالته لحقوق المرأة في المشاركة وكذلك تطبيق مبدأ الكوتا، قد اعترتها العديد من المعوقات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، الذي يستلزم تحقيق وسائل تمكينية على مختلف الاصعدة بغيه تعزيز دورها في الحياة السياسية.

- **هيكلية البحث:**

يتكون البحث من مقدمه ومبحثين فضلاً عن خاتمه ، اذ تطرقنا في المبحث الاول الى المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2005، اما المبحث الثاني فقد تطرقنا الى اسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية ووسائل تمكينها.

أولاً: المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2005

يعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة العراقية من اهم المواضيع التي تستحوذ على اهتمام الكثير من الباحثين وفي الحقيقة ان هذا الموضوع من خلال البحث نجده متعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ومن خلال الاطلاع على البحوث والتقارير نجد ان اغلبها تتحدث عن شيء مفقود وهو مساواة الرجل مع المرأة وخاصة فيما يتعلق بالمرأة العراقية فهي تواجه الكثير من المشاكل التي تعيق المشاركة الفعلية في الحياة العامة وذلك بسبب موقف المجتمع منها بسبب مغروساته المتوارثة من عادات وقيم وتقاليد والتراث الشعبي وكذلك الاحداث التي حدث في المجتمع العراقي خلال العقود الماضية والتي ساهمت في

اضافة عوامل جديدة لحجب دور المرأة الذي يجب ان تقوم به والمتمثل باتخاذ القرار في البناء الاجتماعي ومكانتها الاجتماعية والسياسية والثقافية من خلال دورها في بناء هذا البلد وتخليصه من التخلف وما يدور في داخله وتساهم في تطوره وتقدمه والصعود به الى مستوى الدول المتقدمة التي كان للمرأة دورا كبيرا من خلال الصعود الى سدة الحكم ومثال ذلك ملكة بريطانيا (اليزابيث) ونرى ان حقيبة وزارة الخارجية الامريكية كانت تديرها خلال فترتين من الحكم امرأتين (كوندليزا رايس، وهيلاري كلينتون) هذا منصب كبير من خلاله تتحدد هذه الدولة الكبيرة. وتم تقسيم :

1- مفهوم المشاركة السياسية

2- واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2005

1- مفهوم المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية من المؤشرات الدالة على نضج المجتمع سياسيا وثقافيا فارتفاع نسبة المشاركة السياسية في مجتمع ما يدل على نضجه ووعيه وتقدمه بحقوقه السياسية كما يدل على نسبة عالية من الثقافة السياسية، وتمثل المشاركة السياسية ارقى انواع الديمقراطية من خلال مساهمة مختلف ابناء المجتمع في تحمل مسؤولياتهم السياسية سواء بالانتخاب او الترشيح ، وتتعدد اشكال المشاركة السياسية لتشمل كذلك تقلد الوظائف العامة في مختلف السلطات الحكومية سواء التنفيذية او التشريعية او القضائية وممارسة العمل النقابي والاجتماعي كما وتتأثر المشاركة السياسية بالبيئة المحيطة لنشأة الفرد فنجد افرا ومجتمعات تشارك بفاعلية بسبب توفر الظروف المناسبة لها ومناخ من الديمقراطية بينما نجد مجتمعات اخرى انعدام و ضعف واضح في مشاركة الافراد لعد توفر المناخ الديمقراطي[1].

تعرف المشاركة السياسية حسب رأي صموئيل هنتغتون (هو ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا ام جماعيا منظما ام عفويا متواصلا ام منقطعا سلميا ام عنيفا شرعيا ام غير شرعي فعالا ام غير فعال). وكذلك تعرف المشاركة السياسية على انها (العملية التي يمكن من خلالها ان يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على ان تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الاهداف والتعرف على افضل الوسائل والاساليب لتحقيقها وان يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على اساس

[1] حسن عبد الله العايد، المشاركة السياسية، متاح على الرابط الاتي www.ammonnews.net.

الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الاهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه وان يعتقد كل فرد بأن لدية حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع)[1].

وعليه، ينطوي مفهوم المشاركة السياسية على بعدين رئيسيين وهما الانتخاب والمجتمع المدني، وما يترتب على توافر مبدأ المشاركة السياسية في تعزيز الشرعية للأنظمة السياسية، عبر ما يأتي:

أ_ العملية الانتخابية:

تعد الانتخابات من أهم سمات الأنظمة الديموقراطية التي تأتي من خلال اختيار المواطنين لمن يمثلهم بحرية تامة وبدون ضغوط يمارس عليهم، وذلك يسهم في اختيار صناع القرار والسياسات من قبل أفراد المجتمع من جهة، و توجيه المنع والانتقاد لهم وهي حالة (عدم فوزهم في الانتخابات) من جهة اخرى، وبناء على ذلك فان العملية الانتخابية لا بد ان تتمتع بقدر من التنافسية متنافسين وهم الأحزاب السياسية (اهم شروط الانتخابات)، وهذا يعني ان الأحزاب السياسية التي لا تسطيع الوصول الى الحكم ستتحول الى معارضة برلمانية ويتمتع أعضائها بحرية الكلام والاجتماع والتعبير عن انتقاداتهم للحكومة، والحرية نفسها في طرحهم لبرامجهم الانتخابية ومرشحيهم البديلة، وتلك العوامل المتممة للأنظمة السياسية وفي عملية المشاركة السياسية ستوفر مزيداً من فرص تحقيق الامن الوطني عبر الابتعاد عن العمل السري ذات المديات العنيفة.

ب_ مؤسسات المجتمع المدني:

من مقومات الشرعية السياسية وجود مؤسسات المجتمع المدني لامتلاكها ادواراً في تطوير وترسيخ المشاركة السياسية ورسم السياسات العامة، وتعزيز إقرار الحقوق والحريات المدنية والسياسية، وتعمل على تخفيف حدة توتر المواقف العنيفة عبر التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع دون النظر الى قوميتهم او مذهبهم، ومن ثم ارتفاع معدل التضامن والحس المشترك، وكذلك تدريب الناشطين بما فيهم القادة السياسيون والاجتماعيون على تعزيز قيم الديمقراطية وأسلوب الحكم في نطاقها، فضلاً عن إرساء الأسس لنجاح التنمية

[1] محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، 2016، ص2.

الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل الثقافية الأخرى، وتلك العوامل برمتها تمثل فرصاً لتحسين المشاركة السياسية للمرأة[1].

2- واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2005

كانت هناك مشاركة سياسية واضحه للمرأة العراقية بعد عام 2003 اذ نجحت في ان تنافس الكتل والاحزاب حتى الاسلامية منها لتثبيت حقوقها السياسية واحتلال مواقع قيادية في الدولة العراقية.

اذ اظهرت الادارة الأمريكية بعد احتلالها للعراق عام 2003 اهتماما واسعا بقضية المرأة ومآسيها وقصص معاناتها وكان الاهتمام مكثفا من خلال الدعوات الخاصة التي تم توجيهها الى عدد من النساء المختارات لزيارة البيت الابيض الامريكي ووزارة الخارجية ومخاطبة الكونغرس اعقبها القيام بجولات صحفيه في مختلف المدن الامريكية وكذلك عقد اللقاءات الصحفية وتقديمهن في برامج تلفزيونية وكذلك تأسيس العديد من المنظمات النسوية وبدعم من القوات الامريكية، وساهمت نساء عراقيات منهم صفيه السهيل وباسكال ورده وهم اعضاء في منظمة (ناعج) الخاصة بحقوق المرأة في تنظيم مؤتمر نسوي في بغداد يوم 9 تموز 2003 وبرعاية سلطة الائتلاف المؤقتة للحث على مساهمة المرأة في اعادة البناء في الوقت الذي هدمت القوات الأمريكية معظم البنى التحتية للعراق وتركت منشئات الدولة واملاكها العامة والمتاحف والمكتبات الوطنية باستثناء وزارة النفط عرضه للنهب والسلب والتخريب، وعملت منظمة ناعج على اقامة مؤتمر سنوي في مدينة الحلة استضافت فيه العديد من النساء العراقيات بدعم من سلطة الائتلاف المؤقتة والوكالة الامريكية للتنمية الدولية لتدريب المشاركات وعددهم 150 امرأه على الديمقراطية وحقوق المرأة وقامت هذه المنظمة بتقديم رسالة الى الحاكم المدني الامريكي للعراق بول بريمر عام 2004 وشرحهن فيها مخاوفهم من تصاعد المد الاسلامي ومحاولة تطبيق الشريعة في العراق وناشدته للاهتمام بقضية المرأة وتهديد حقوقها ومعالجتها واكدوا ان المرأة العراقية تقف بجانب الحاكم المدني لتحقيق عراق ديمقراطي يسوده السلام[2].

---

[1] علي محمد أمين، النظام السياسي والأمن الوطني في العراق بعد 2003 _دراسة في البنية السياسية رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، 2018، ص 138.

[2] بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2015، ص238_241.

اتساقا مع ما سبق، نلحظ بعد عام 2005 قد وصلت نسبة مشاركة المرأة العراقية الى 33% من عدد مقاعد البرلمان، فبسبب هذا الامر ازدادت مشاركة المرأة في باقي الدول العربية فكانت باقي الدول نسبة المشاركة اقل من العراق فالمرأة الفرنسية داخل البرلمان لم تتجاوز نسبة مشاركتها 12% والبريطانية داخل مجلس العموم 19% بينما في مصر ودول والخليج والاردن لن تتعدى مشاركتها اكثر من 3%، ثم جاء الدستور العراقي الصادر عام 2005 ليحقق نسبة تمثيل النساء في البرلمان ان لا يقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب، فاصبح دور المرأة العراقية بعد عام 2005 اكثر فاعلية عن طريق نظام الكوتا الذي سمح بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والتقديم للانتخابات والمجالس النيابية والمحلية وتولي الوظائف العامة ولكنها مازالت ليست كبيرة مقارنه بالرجل[1].

اذ حصلت المرأة العراقية في انتخابات عام 2005 على نسبة 25% من الاصوات من اصل 275 عضوا في الجمعية الوطنية الانتقالية حيث تولت المرأة العراقية 6 وزارات من اصل 36 حقيبة وزارية، اما في انتخابات مجلس النواب بدورته الثانية عام 2010 بلغ عددهن اكثر من 2000 امرأة من اصل 6539 مرشحا في عموم الدائرة الانتخابية في البلاد وتنافس على 325 مقعدا وقد حصلت النساء على 80 مقعدا في البرلمان[2] .

وفي الانتخابات البرلمانية عام 2014 وصلت 22 امرأة الى البرلمان العراقي من اجمالي 328 من دون الحاجه الى الكوتا خلافا مع الانتخابات التشريعية عام 2010 اذ وصلت امرأة واحدة فقط خارج نظام الكوتا اما انتخابات 2018 بلغ عدد المرشحات للانتخابات البرلمانية 1983 مرشحة حصلت فيها المرأة على 84 مقعدا من مجموع 329 مقعدا في مجلس النواب العراقي وهي تعتبر نسبة عالية مقارنة بالسنوات السابقة، اما في انتخابات 2021 اقر قانون جديد للانتخابات تم اصداره عام 2019 وهو قانون مغايرا عن جميع القوانين التي صدرت في العراق منذ عام 2003 فبدلا من اعتماد البلاد دائرة انتخابيه واحدة مثلما حصل في الانتخابات السابقة عام 2005 او اعتماد كل محافظة من محافظات العراق ال 18 دائرة انتخابية كما حصل

[1] تغريد رامز هاشم العذاري، سعدون شلال ظاهر، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003، مجلة كلية التربية الاساسية، للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد43،2019، ص1719.

[2] ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، الدور السياسي للمرأة العربية 2003–2017 المرأة العراقية حالة دراسة، رسالة ماجستير (غير منشوره)، معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت، الاردن، 2018، ص53.

في الانتخابات الثلاثية اللاحقة فان القانون الجديد يقسم العراق الى 83 دائرة انتخابية على عدد مقاعد كوتا النساء في مجلس النواب العراقي ومما يشار اليه في هذا القانون يسمح بالترشيح الفردي ويحق للمرشح الاحتفاظ بالأصوات التي حصل عليها من دون ان تذهب الى الكتلة التي رشح عنها هذا المرشح، وبلغ عدد المرشحات 951 مرشحه من مجموع 3552 مرشحا وهي نسبة منخفضه بالنسبة الى مشاركة المرأة مقارنة مع انتخابات عام 2018 وعزت الاسباب الى تعرض النساء للضغوط مما يجعلهن اقل حظا في السياسة من الرجال[1].

ولكن مع هذه النسبة المنخفضة لمشاركة المرأة في انتخابات 2021 تمكنت المرأة العراقية من تخطي عدد مقاعد الكوتا المخصصة لهن وهي 25% من اجمالي مقاعد البرلمان اي ما يعادل 83 مقعدا حيث بلغ عدد الفائزات هذه المرة 97 امرأة بزيادة 14 مقعدا عن الكوتا المخصصة للنساء من بينهما فائزتان من الاقليات فيما اظهرت النتائج فوز 57 امرأه بقوتها التصويتية من دون الحاجه الى الكوتا[2]. ومن خلال استعراضنا لدور المرأة العراقية في مشاركتها البرلمانية الا انها تبقى تلك النسبة التي اقرتها الكوتا لا يتمثل مع العدد النسبي للنساء في العراق فهي تعد قليلة مقارنة مع اعدادهم وذلك بسبب تحديات عديدة ادت الى عزوفها عن المشاركة الفعالة في الحياة السياسية العراقية وهذا ما سنتطرق له في الفقرة الأتية.

ثانياً: اسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية ووسائل تمكينها

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى عزوف المرأة العراقية عن الحياة السياسية كأن تكون اسباب اجتماعية او اقتصادية او ثقافية او سياسية او اسباب ذاتية تخص المرأة نفسها، اذ احتل العراق عام 2020 المرتبة 70 عالميا من حيث نسبة مشاركة المرأة في البرلمان حسب تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعده العراق واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لشرقي آسيا (الأسكوا) والمعهد العراقي[3]. وللتطرق الى اهم اسباب العزوف عن المشاركة السياسية ووسائل التمكين وسيتم التقسيم كالاتي:

---

[1] شذى العاملي، المرأة في قانون الانتخابات العراقية الجديد وحظوظها بالفوز،2021، متاح على الرابط الاتي www.independentarabia.com.

[2] في سابقة المرأة العراقية تتجاوز الكوتا 2021، متاح على الرابط الاتي، skynewsarabia.com .

[3] تقرير مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق العقبات وسبل التغلب عليها، الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2020، ص 21.

1- اسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية

2- وسائل تمكين المرأة العراقية في المشاركة السياسية

1- اسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية

أ-الاوضاع السياسية:

ان الاوضاع التي مر بها العراق منذ عام 2003 ولحد عام 2014 تشهد وتيره من العنف والنزاعات المسلحة، ان هذه الاوضاع تخلف رد فعل نفسي لدى المرأة وعزوفها عن المشاركة السياسة، فدخول تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش الارهابي) وسيطرته في الانبار ونينوى وصلاح الدين (ما قبل تحريرها) ونظرته للمرأة اذ أصدر هذا التنظيم عام 2014 وثيقة توضح واجبات ومسؤوليات المرأة في ظل ما يسمى (بالدولة الإسلامية) صدرت عن كتائب الخنساء وهو الجناح النسائي (لداعش الارهابي) في سوريا والعراق هذه الوثيقة حملت عنوان (المرأة في الدولة الاسلامية) وأبرز ما جاء في هذه الوثيقة هو تحديد السن الشرعي لزواج الفتاة 9-17عاما كما شدد على المهام الرئيسة لها وهي القيام بواجباتها الزوجية والتربية وان مكانها البيت واذا استلزم الأمر للخروج فيكون في حالات استثنائية وهي الجهاد في حال عدم وجود الرجل او لدراسة الدين ان هذه الأمور تؤثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية خاصة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش الارهابي[1].

ب- طبيعة النظام السياسي:

أن طبيعة النظام السياسي الذي يمتاز بالهيمنة والسيطرة وعدم وجود الأفكار التي تدعم المرأة العراقية كله يهدف إلى عزوف المرأة عن الحياة السياسية[2]. ومن هنا، نص الدستور العراقي في المادة (14) (العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب العرق او الجنس أو القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الواقع الاقتصادي او الاجتماعي)[3].

[1] لقاء ياسين حسن، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، القاهرة، 2016،ص5.

[2] ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، مصدر سبق ذكره، ص 62.

[3] الدستور العراقي الصادر والنافذ عام 2005 المادة(14).

ولكن مازالت المرأة تعاني من تحديات تعوق مشاركتها السياسية فعلى الرغم من نظام الكوتا المعتمد ما يزال تمثيل المرأة في البرلمان العراقي غير متناسب مع نسبة عدد النساء في العراق، صحيح ان نظام الكوتا جاء ليمثل المرأة في البرلمان إلا أن هذا النظام وتلك النسبة التي اقترحها الدستور تضل غير كافية لان من الصعب على امرأة تفوز بأحد المقاعد الرجال خارج نظام الكوتا فأنها تصبح المرأة حسب قول (فريال الكعبي) رئيسة منظمة أوان للتوعية وتنمية القدرات وصفت الكوتا بأنه نظام يحول القضية إلى مفهومها السوسيولوجي دون الدور الاجتماعي اي أنه كمالية تضاف الى مقاعد البرلمان. إذ يمتد التمييز ليشمل النائبات داخل البرلمان وضد توليهن المناصب العامة فمثلا لا تحتوي بعض اللجان البرلمانية مثل لجنة الامن والدفاع حتى على امرأة واحدة بالإضافة الى عدم حصول المرأة على الرئاسات الثلاث مثل هيئة رئاسة الوزراء او رئاسة البرلمان او رئيس الجمهورية او تمثيل العراق خارجيا من خلال وزارة الخارجية[1].

وايضا نرى داخل البرلمان على الرغم من وجود النائبات إلا أن الكتل وقادة الأحزاب تهيمن على النساء إلى حد عمدت تلك الجهات إلى اجهاض تشكيل كتل نسائية وهو سبب فشل الحركة النسوية داخل المجلس بل اكثر من ذلك فقد اعطو للرجال مهام إدارة الهيئات المستقلة فيما كلفت النساء بمهام ثانوية خلف الكواليس وعلى مستوى المحافظات تربع الرجال على رئاسة مجالس المحافظات[2].

كما ان نسية الكوتا والمادة (49) قد حددت اطار مشاركة المرأة فقط في البرلمان ولم تكن هناك تشريعات او نصوص دستورية تفرض التمثيل النسبي في باقي السلطات الأخرى (القضائية، مجلس الرئاسة) كذلك لم يحدد الدستور نسبة تمثيل المرأة في مجالس المحافظات والا قضية والنواحي اي ان الدستور اغفل حق المشاركة السياسية بشكل صريح[3].

ان قضية التمثيل النسبي للمرأة واجه جدل واسع فعندما تم كتابه الدستور العراقي عبرت المسودة الأولى من الدستور التي تسربت عن وجود توجهات تتجاهل مشاركة المرأة العراقية بسبب وجود تعارض بين نظام

[1] ايات مظفر نوري، طريق المرأة العراقية الى البرلمان 2021، متاح على الرابط الاتي، www.washingtoninstitute.org.

[2] منار الزبيدي، العراقيات في العملية السياسية، ارقام دون جدوى ضعف في الاداء والمشاركة، متاح على الرابط الاتي، www.goethe.de.

[3] ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، مصدر سبق ذكره،

الكوتا مع مبدأ المساواة في الدستور ولكن بعد قيام الحركة النسوية بالتصدي لذلك التوجه من خلال حملات الضغط الواسعة على اللجنة المكلفة بإعداد الدستور وعلى القادة السياسيين والتي نجحت من خلالها تثبيت الكوتا في الدستور،ان اللجنة المعنية بكتابة الدستور تم تعيين 9 نساء فقط من بين لجنة تضم فقط 55 عضوا اما لجنة تعديل الدستور فقد ضمت 3 نساء من اصل 25 عضوا فهذه الارقام هي تقل عن التمثيل النسبي الذي اقره الدستور العراقي[1].

ومن ابرز صور التهميش هو عندما افتتحت الجلسة الأولى لمجلس النواب عام 2010 وتولى اسامة النجيفي رئاسة المجلس وقصي السهيل نائب اول وعاطف طيفور نائب ثاني ابدت النائبة حنان الفتلاوي استغرابها من عدم وجود المرأة في هيئة رئاسة البرلمان وطالبت بأن يتم انصافهن كنائبات عن طريق اللجان الدائمة في البرلمان ولم يكن هناك اي تمثيل للمرأة بين المحافظين ومساعديهم وكان هناك تغيب واضح عن المفاوضات بهدف تشكيل حكومة شراكة وطنية حيث تم التهميش للنساء ولم تحظر مفاوضات الجمعية الوطنية عام2010[2]. وبعد ان تشكلت حكومة المالكي عام2010 والتي ضمت 41 وزارة لم يكن نصيب المرأة سوى وزارة واحدة وهي وزارة الدولة لشؤون المرأة اق وهو امر مخالف لنظام الكوتا التي تمنح المرأة على الاقل 10 وزارات من مجموع 41 وزارة وفد اطلقت النائبة الا طالباني بالقول (اليوم قد وئدت الديمقراطية في العراق) وكذلك كانت القوانين عام 2010 عددها 600 قانون ولم يكن من بينها قانون يخص المرأة[3].

ج–النظام الانتخابي:

على الرغم من وجود الكوتا الا انه جاء بتركيبه لم تنسجم مع دور المرأة السياسي والاجتماعي والثقافي للبلد لذلك كان هناك نوع من التهميش والاقصاء لدور المرأة في مواضع صنع القرار[4].، جاء في المادة (11) (يجب ان يكون هناك اسم امرأة واحدة على الاقل ضمن اول ثلاث مرشحين ثم يتوجب ان يكون ضمن اسماء اول ست مرشحين اسم امرأتين وهكذا حتى نهاية القائمة) بالرغم من ما اشترطته المادة (11) جاء في

[1] المصدر نفسه، ص 63–72.

[2] ازهار محمد عيلان، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014 الواقع والتحديات، مجلة جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد62، 2015، ص82.

[3] المصدر نفسه، ص 83.

[4] منار الزبيدي، مصدر سبق ذكره.

المادة (14) (اذا فقد عضو مجلس النواب مقعده لأي سبب يحل محله المرشح الثاني في قائمته ولكن اذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط فيها ان تحل محلها امرأة الا اذا كان ذلك مؤثر على نسبة التمثيل)[1]. اما قانون الانتخابات عام 2008 الخاص بمجالس المحافظات والاقضية ففي هذا القانون لم يتم تحديد النسبة التي ينبغي تحقيقها لتمثيل النساء (هذه النصوص تعد انتهاكا صريحا لحقوق المرأة)

ح- العامل الاقتصادي:

ان انتشار الفقر وانعكاسه على المرأة في المرتبة الاولى وعدم الاستطاعة في توفير المال الكافي لحملاتها الانتخابية[2]. كما ان الحروب الطويلة التي مر بها العراق قد كانت عائقا امام المرأة في المشاركة السياسية.

د- التنشئة الاسرية:

ان للتنشئة الاسرية دور كبير على تنشئة الفرد فهي تحدد سلوكه واتجاهاته نحو مجتمعه ففي العراق هناك بعض الاسر التي تسيطر عليها السلطة الابوية كما ان توحيد الاطفال مع الوالدين من الجنس نفسه في سن مبكر له تأثير على شخصية الفرد فيتشبه الاولاد بسلوك ابائهم والفتيات بسلوك امهاتهم وهذا يؤثر على دور ووعي الفئات عند الكبر تجاه مشاركتهم السياسية.

ذ- المواريث الاجتماعية والثقافية: ان طبيعة المجتمع العراقي وما يحمله من عادات وتقاليد وثقافة عشائرية اثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ففي بعض المناطق يقتصر دور المرأة فقط لديهم على تربية الاولاد والاعمال المنزلية فنجد ان سمه من سمات المجتمع العراقي هي سيطرة الرجل على المرأة، اما الموروث الثقافي فله تأثير على مشاركة المرأة لاسيما الفهم الخاطئ للدين لمنع المرأة في المشاركة في الحياة السياسية ويذهب البعض الاخر الى اكثر من ذلك من خلال التفسير الخاطئ لبعض الآيات القرآنية كما جاء في القران الكريم (الرجال قوامون على النساء) وبحسب تفسيرهم فأن الرجل له سلطة على المرأة فانهم يستخدمون ذلك لحرمان المرأة من المشاركة السياسية[3].

---

[1] للمزيد ينظر الى قانون الانتخابات العراقي الصادر 2005، المادة(11)(14).

[2] موزه المالكي، بعض معوقات التي تسبب تأخر المشاركة السياسية للمرأة العربية، 2008، متاح على الرابط الاتي araa.sa.

[3] لقاء ياسين حسن، مصدر سبق ذكره،ص4.

و-التطرف الديني: يؤدي التطرف الديني الذي تزايد بعد عام 2003 لاسيما وظهور جماعات الراديكالية المتشددة دورا سلبيا تجاه المشاركة السياسية للمرأة، اذ لا تعترف تلك الجماعات بجميع الحقوق للمرأة في المشاركة السياسية للمرأة ومنها النشاطات التابعة لمنظمات المجتمع المدني، اذ اشارت التقارير بهذا الصدد تعرض العديد من النساء الناشطات وحتى القتل في بعض الاحيان.

ي- معوقات ذاتية: هي عدم وعي النساء بأهمية دورهم في الحياة السياسية بسبب التربية التي تتلقاها كما ان المرأة بطبيعتها تميل الى السلوك المحافظ اكثر من الرجل وهي بعيدة عن الارتباط الحزبي خاصة عن الاحزاب السياسية بعد عام 2003 اظهرت نوعا من عدم الاستقرار الى حد عام 2015 لم يسن قانون للأحزاب السياسية في العراق الامر الذي جعل الحياة الحزبية في العراقي غير واضحه[1].

2- وسائل تمكين المرأة العراقية في المشاركة السياسية

ظهر مفهوم تمكين المرأة في ثمانينيات القرن الماضي واضحى من المفاهيم المحورية في الدراسات الاجتماعية والذي افضى الى جعل مفاهيم التنمية ليست مجرد رعاية اجتماعية للنساء وانما يمكن للمرأة امتلاك عناصر القوة العملية سواء الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية واعتمادهن على انفسهن في تحسين اوضاعهن المعيشية اضافه الى تعزيز مشاركتهن في اتخاذ القرارات التي تمس حياتها وحياة عائلتها، إذ هناك العديد من الوسائل التي ينبغي العمل عليها من اجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وكما يأتي[2]:

1- القوانين والتشريعات: ضرورة تحديث قوانين الاسرة والتشريعات التي تتعلق بحقوق المرأة وزيادة تواجد المرأة في جميع المؤسسات عن طريق صياغة قانون خاص يتعلق بالمساواة واصلاح قانون الانتخابات وتطبيق هذه القوانين بفاعلية.

2- اليات التمكين: من خلال رفع كفاءة النساء عبر التعليم واكتساب المهارات مثل مهارة تحقيق التوازن بين العمل والاسرة ومهارة ادارة الوقت وايضا التوعية السياسية والمدنية والتوعية بالقوانين التي تمس

[1] بدرية صالح عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص 247.

[2] مجموعة باحثين، المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة فريدش ايبرت، مصر، 2017، ص96-97.

المرأة ودعم قدراتها في المجال الاقتصادي وانشاء الشراكات وابرام العقود وكذلك التركيز الاعلامي على التوعية بدور المرأة

3- الثقافة والتنشئة: من خلال العمل على تغيير الثقافة السياسية لدى النساء وتشجيعهم على المشاركة السياسية واعادة تنشئة الرجال والاولاد على الذكورية الايجابية من اجل القضاء على العنف ضد المرأة ومشاركة الرجل في تحمل الاعباء المنزلية والاسرية مع النساء وضرورة القضاء على مفاهيم تكريس الصور النمطية لتغليب الرجل على المرأة من خلال تفعيل قانون التعليم الالزامي واتخاذ اجراءات قانونية بحق العوائل التي تتلكأ في ارسال بناتهن للدراسة.

4- تبني برامج خاصة: من خلال تعزيز الدور السياسي للمرأة في كل المؤسسات واتخاذ اجراءات لحماية المرشحات من كل الضغوطات والتهديد اللواتي يتعرضن له وكذلك نشر حملات توعية للنساء انفهن للتأكيد على اهمية دورهم السياسي وفتح مؤسسات تعليمية في المناطق الريفية وفي مناطق النزوح واعادة اعمال المؤسسات التعليمية عبر زيادة الانفاق الحكومي لا عادة تأهيل تلك المؤسسات في المناطق المحررة.[1]

5- وسائل التمكين الاقتصادية والصحية: من خلال زيادة رواتب الرعاية الاجتماعية بما يتناسب مع ارتفاع اسعار الخدمات والايجارات خاصه في المناطق المحررة ورفع مستوى الكمي والنوعي للمساعدات الاغاثية الحكومية وغير الحكومية وكذلك تحسين الخدمات الصحية عبر اعادة تأهيل المؤسسات الصحية لاسيما مراكز تنظيم الاسرة والطفل[2].

6- التمكين الذاتي: والذي يعبر في مستويات عده ومنها على المستوى الفردي عبر تعزيز قدرتها للسيطرة على حياتها وتحديد واحساسها بقيمتها وقدراتها على تحديد هدفها والعمل على تحقيقه، اما المستوى الجماعي فيعكس قدرة النساء على تنظيم انفسهن ضمن العمل الجماعي وقوتهن في تجمعهن وهذا

[1] مجموعة باحثين، دور المرأة في الحياة السياسية، دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية، المركز الديمقراطي العربي، مصر، 2017، ص6.

[2] محمد محي محمد ، زيدون سلمان محمد، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق المتأثرة بالنزاع بعد العام 2014 وانعكاساته على الاستقرار السياسي، مجلة قضايا سياسية، العدد61، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2020، ص349.

يمكن تنفيذه من خلال اجتماعهن في النوادي الفكرية والاجتماعية التي تختص بشؤون المرأة وتمكينها.

الخاتمة

لاشك ان المشاركة السياسية للمرأة لها دور ايجابي بوصفها نصف المجتمع والامر الذي ينعكس بشكل ايجابي على الاستقرار بشكل عام وفي العراق بشكل خاص اذ اتضح من خلال دراستنا حجم المعوقات التي تحد من عملية تمكين المرأة ومساهمتها الايجابية في الحياة السياسية وحركة التنمية التي تنعكس بشكل ايجابي على الانتاج الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لذا فأن وسائل التمكين على المستوى القانوني فيما يخص ايجاد تشريعات للحد من التمييز بين المرأة والرجل، و على المستوى المعرفي من خلال تمكين مهاراتها علميا وعمليا و على المستوى الثقافي التي تختص بنشر الثقافة الديمقراطية والمساواة، اما وعلى المستوى الاقتصادي من خلال توفير الدولة الضمانات الاجتماعية وتوافر فرص العمل، وتلك الوسائل من شأنها ان تسهم في تعزيز مشاركة المرأة من جهة والتنمية من جهة اخرى.

References:

1. Hassan Abdullah Al-Ayed, Political Participation, available at the following link: www.ammonnews.net

2. Ahmed Adel Othman, Rooting the Concept of Political Participation, Arab Democratic Center for Political, Economic and Strategic Studies, Cairo, 2016.

3. Ali Muhammad Amin, The Political System and National Security in Iraq after 2003 _ A study in the political structure (unpublished master's thesis: Najaf, Alamein Institute for Graduate Studies, 2018), p. 138.

4. Badria Saleh Abdullah, The Political Role of Women in Iraq after 2003, Journal of Legal and Political Sciences, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Volume Four, Number Two, 2015, pp. 238_241.

5. Taghreed, Ramez Hashem Al-Athari, Saadoun Shalal Zahir, Women's Political Participation in the Iraqi Parliamentary Elections after 2003, Journal of the College of Basic Education, for Educational and Human Sciences, University of Babylon, Issue 43, 2019, p. 1719.

6. Reem Dhaif Abdul Majeed Al-Tikriti, The Political Role of Arab Women 2003-2017, Iraqi Women as a Case Study, Master Thesis (unpublished), House of Wisdom Institute, Al al-Bayt University, Jordan, 2018, p. 53.

7. Shatha Al-Amili, Women in the New Iraqi Elections Law and Their Chances of Winning, 2012, available at the following link: www.independentarabia.com.

8. Report on women's participation in political life in Iraq, obstacles and ways to overcome them, United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, 2020.

9. Meeting with Yassin Hassan, the political participation of Iraqi women after 2003, Arab Democratic Center for Strategic, Economic and Political Studies, Cairo, 2016

10. The Constitution of the Republic of Iraq of 2005

11. Ayat Muzaffar Nuri, Iraqi Women's Path to Parliament 2021, available at the following link, www.washingtoninstitute.org.

12. Manar Al-Zubaidi, Iraqi women in the political process, useless numbers, weak performance and participation, available at the following link, www.goethe.de.

13. Azhar Muhammad Aylan, The Political Participation of Iraqi Women in the 2014 Elections, Reality and Challenges, Baghdad University Journal, Center for Strategic and International Studies, Issue 62, 2015, p. 82.

14. The Iraqi Elections Law of 2005.

15. A group of researchers, Women's Political Participation, Friedrich-Ebert-Stiftung, Egypt, 2017, pp. 96-97.

16. A group of researchers, the role of women in political life, a comparative study of the political participation of Arab and Western women, the Arab Democratic Center, Egypt, 2017.

17. Muhammad Mohi Muhammad, Zaydun Salman Muhammad, Means of empowering youth and women in conflict-affected areas after 2014 and its repercussions on political stability, Journal of Political Issues, Issue 61, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2020, p. 349.